



الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الرابعة والثمانون

روما، 18 - 20 أبريل/نيسان 2005

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

1 - عقدت لجنة مراجعة الحسابات دورتها التاسعة والثمانين في 31 مارس/آذار عام 2005، وتود أن تخطر المجلس التنفيذي بالمسائل التالية.

استعراض القوائم المالية المراجعة للصندوق لعام 2004

2 - استعرضت اللجنة مشروع القوائم المالية المراجعة للصندوق للسنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2004. ولاحظت بارتياح رأي المراجع الخارجي، وهو شركة برايس ووترهاوس كوبرز، بأن القوائم المالية تعطي صورة صادقة وأمينة للمركز المالي الموحد للصندوق، وتعكس نتائج عملياته وتدفقاته النقدية، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية (القواعد المحاسبية الدولية سابقاً).

3 - وأدلت اللجنة بلاحظات على شكل العرض وعلى قضايا عامة، وكان رد الأمانة والمراجع الخارجي على النحو التالي:

(أ) شكل القوائم المالية وأفق المذكرات المتعلقة بحسابات عام 2004. أكد المراجع الخارجي أن شكل القوائم المالية والمنكرات المتعلقة بالحسابات تتماشى مع المبادئ المحاسبية المستخدمة. وفي المستقبل، فإن أي تحليلات مالية أو اتجاهية ومعلومات توضيحية لمساعدة اللجنة في القوائم المالية ستتوفر في وثيقة منفصلة كنسخة معززة من العرض الحالي لأبرز الجوانب المالية.



(ب) زيادة النفقات التشغيلية من عام 2003 إلى عام 2004. سألت اللجنة فيما إذا كان بالمستطاع تمييز الزيادة الناجمة عن انخفاض سعر الدولار الأمريكي إزاء اليورو عن العوامل الأخرى. وردت الأمانة بأنه في حين تعكس الزيادة عدة عوامل، فإنها ترجع في المقام الأول إلى زيادات المرتبات والمستحقات المرتبطة بالتضخم وزيادة قيمة النفقات المتکبدة باليورو بما يكافئها بالدولار (أشغال، وبضائع، وخدمات محلية). وفوجئت اللجنة بنسبة الزيادة في مثل هذه النفقات التي بلغت 16%؛ ويتجاوز ذلك بكثير الزيادة في سعر الصرف (+ 9.1%) التي لم تؤثر على كل النفقات التشغيلية.

(ج) حسابات العملات غير القابلة للتحويل. أبلغت لجنة مراجعة الحسابات في دورتها الخامسة والثمانين في أبريل/نيسان عام 2004 أنه يجري إغلاق الحسابات المصرفية بالعملات غير القابلة للتحويل والمحتوية على أرصدة لا تذكر وفقاً لتوصية المراجع الخارجي. وأخطرت اللجنة في دورتها الحالية أن خمسة حسابات من هذا النوع قد أغلقت خلال الفصل الأخير من عام 2004 وأنه تم شطب الأرصدة (بحدود 100 دولار أمريكي). وفيما يتعلق بالحسابات المتبقية من النوع ذاته فإن الصندوق يسعى إلى الحصول على تأكيدات بشأن قيمة الأرصدة المعنية حيث أنها تصل إلى ما يكفي 10 000 دولار أمريكي تقريباً. وفي حال عدم تلقي تأكيدات أو شهادات من المصارف المركزية المعنية، فإن الخطوات ستتخذ لإغلاق الحسابات وتأكيد تدبير الصندوق للمصارف المعنية.

(د) الصلة بين الميزانية والتكاليف الفعلية. لاحظت اللجنة أن هناك تبايناً واسعاً في التكاليف الإدارية من عام إلى آخر وسألت عن طبيعة الصلة بين الميزانية والتكاليف الفعلية لعام 2004. واستجابة لما طلبه المجلس التنفيذي لدى مناقشة برنامج عمل الصندوق وميزانيته لعام 2005، فسيتم تقديم تحليل للميزانيات السابقة بالمقارنة مع التكاليف الفعلية وتحليل مفصل لأعداد الموارد البشرية (بما في ذلك الخبراء الاستشاريون) خلال عملية استعراض الميزانية المزمعة في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2005.

4 - خلال المناقشات التفصيلية لمشروع القوائم المالية المراجعة طلبت اللجنة إلى الأمانة تقديم مزيد من التوضيحات بشأن ما يلي:

(أ) متوسط العائد الإجمالي من الحافظة الموحدة (الوثيقة AC 2005/89/R.5، الفقرة 2). استمرت أوضاع الأسواق المالية مواتية لحافظة الاستثمارات خلال عام 2004، ولاسيما بالنسبة للأسهم والسنادات الحكومية العالمية. على أن قرار الصندوق بتوفير تغطية كاملة من مخاطر العملات وخفض مدة الاستثمار في السنادات الحكومية العالمية والسنادات المرتبطة بمعدل التضخم إلى ثلاثة سنوات وست سنوات على التوالي قد أدى إلى الحد من التقلبات، ولكنه قلل من فرص تعزيز عائد حافظة الاستثمارات.

(ب) زيادة الرسوم المباشرة على عائد الاستثمارات من عام 2003 إلى عام 2004 (الوثيقة AC 2005/89/R.5، الفقرة 4). تساءلت اللجنة عن سبب الزيادة البالغة 29% في الرسوم المباشرة على عائد الاستثمارات من عام 2003 إلى عام 2004 وارتفاع النسبة مقابل قيمة الحافظة الشاملة من 0.22% إلى 0.26% في المائة. وفوجئت اللجنة على وجه الخصوص بالزيادة في الرسوم الاستشارية بنسبة 72% وذلك من 365 000



دولار أمريكي إلى 629 000 دولار أمريكي، وزيادة رسوم الإدارة الإجمالية بنسبة 35% وذلك من 4.014 مليون دولار أمريكي إلى 5.422 مليون دولار أمريكي (انظر الجدول 1 في ملحق هذا التقرير). وكما أشارت اللجنة أثناء استعراضها للميزانية المقترحة لعام 2005، فإنها توصي بإدارة الاستثمارات بطريقة اقتصادية أشد، وأكدت أن سياسة الاستثمار المعدلة يجب أن تؤدي إلى خفض مثل هذه الرسوم لا إلى زيادتها.

(ج) ارتفاع صرف المبالغ للقروض (**الوثيقة AC 2005/89/R.5**)، الفقرة 9). ارتفع صرف المبالغ للقروض بنسبة 8.8% (+ 25.3 مليون دولار أمريكي) عام 2004 نتيجة عوامل مثل العمل النشط لوحدة القروض، وعلاقة الشراكة الممتازة مع المؤسسات المتعاونة، وزيادة متوسط سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 5.8% من عام 2003 إلى عام 2004.

(د) ارتفاع مبالغ سداد أصول القروض (**الوثيقة AC 2005/89/R.5**)، الفقرة 10). ارتفعت مبالغ سداد أصول القروض بقيمة 31.6 مليون دولار أمريكي من عام 2003 إلى عام 2004 نتيجة الأثر التراكمي لنمط التدفقات العائد، وزيادة المبالغ المستلمة والمتعلقة مباشرة بمبادرة تخفيف ديون البلدان الفقيرة المتقدلة بالديون، والأثر الإيجابي لأسعار الصرف.

(هـ) مخصص خسائر استهلاك القروض: التحركات من عام 2003 إلى عام 2004 (**الوثيقة AC 2005/89/R.4**، الذيل ألف). يستند هذا المخصص على الفارق بين التدفقات النقدية المنتظرة المحاسبة على أساس جدول السداد التقديرية أو الذي أعيد التفاوض بشأنه، وبين القيمة الرسمية. ويخصص الفرض بأكمله، لا مجرد القسط المتأخر، للاستهلاك. وينشأ مخصص لأقساط القروض المتأخرة لمدة تزيد على 24 شهراً في كل الحالات التي لا يتم فيها إتباع خطة تسوية بنشاط. وفي حالة انقضاء أكثر من 48 شهراً، ينشأ مخصص لكل المقادير المستحقة من رأس القرض المعنى. وفي الحالات التي تتضمن فيها فترة تتجاوز 48 شهراً، يتم إنشاء مخصص لكل مبلغ الأصل المستحقة للقرض المعنى. والنقطة الزمنية التي ينبغي انطلاقاً منها تحديد ما إذا كانت فترة ما قد انقضت هي تاريخ الموازنة. وفي عام 2004 فإن الزيادة في مخصص القروض البالغ نحو 49.0 مليون دولار أمريكي جاءت أساساً من بلدين مفترضين (تونغو وجزر سليمان)، ووصلت فترة مدفوعاتهما المتأخرة إلى 48 شهراً، إلى جانب ثلاثة بلدان غير مغطاة تغطية تامة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة. وعوضاً عن ذلك فإن التسليم الصافي لمبلغ 17.5 مليون دولار أمريكي إلى العائد عام 2003 كان يرجع في المقام الأول إلى نقل مخصص بلد واحد (جمهورية الكونغو الديمقراطية) في ظل مبادرة الديون. وتاريخ القطع بالنسبة لحساب تحديد مخصص لتدفقات القروض العائد هو تاريخ الموازنة، وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

(و) صندوق أموال الأمانة الخاص بالخدمات الاستشارية (**الوثيقة AC 2005/89/R.4**، الذيل هاء-1). ترد هذه المعلومات في ظل بند الأموال المتممة البرامجية في الجدول 7 من الذيل هاء-1 من القوائم المالية. وحال اعتماد المجلس التنفيذي للقوائم المالية المراجعة، فستزور كل دولة عضو معنية بقائمة الجهات المانحة تتضمن معلومات مفصلة حتى 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2004.



(ز) التقلبات في حساب أسعار صرف العملات: بند القروض والمنح المستحقة (الوثيقة AC 2005/89/R.4، الذيل حاء، المذكورة 2(ج)). بلغت قيمة التقلب في أسعار صرف العملات بالنسبة لقروض والمنح المستحقة 2.991 مليون دولار أمريكي عام 2003 و 1.559 مليون دولار أمريكي عام 2004. ويرتبط ذلك ارتباطاً مباشراً بتقلب سعر صرف حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي حيث أن قروض الصندوق تبين بهذه الحقوق ولكن يعبر عنها بالدولار الأمريكي؛ وفي عام 2004 تعززت قيمة حقوق السحب الخاصة مقابل الدولار الأمريكي بنحو 4% بالمقارنة مع 9.3% عام 2003.

(ح) إعادة احتساب عائد المساهمات المتعلقة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الوثيقة AC 2005/89/R.4، الذيل حاء، المذكورة 2(طاء)). كان عائد مساهمات مبادرة الديون يُدرج قبلاً مباشرة في حساب الأمانة المعنى. غير أنه مع تغيير المبدأ المحاسبي عام 2004، فقد أعيد تصنيف هذا العائد ضمن موارد الصندوق ليبرز أثره على نحو أشد شفافية وإنصافاً بحيث يقابل مباشرة الخصوم المعنية التي يتحملها الصندوق.

(ط) الوسائل الاستثمارية المشتقة (الوثيقة AC 2005/89/R.4، الذيل حاء، المذكورة 4(دال)(iii)). رداً على سؤال بشأن أسباب احتساب الخسائر السوقية غير المحققة في نهاية العام فقط، أعلمت اللجنة بأن الأرباح/الخسائر السوقية غير المحققة تحتسب شهرياً وأن الصندوق يستخدم الوسائل الاستثمارية المشتقة للوقاية من المخاطر السوقية لا من أجل تحصيل أرباح بالمضاربة.

(ي) زيادة مرتبات واستحقاقات الموظفين من عام 2003 إلى عام 2004 (الوثيقة AC 2005/89/R.4، الذيل حاء، المذكورة 7). يعرض الجدول 2 من ملحق هذا التقرير عدد الموظفين المدرجين في جدول مرتبات الصندوق بحسب فئاتهم من عام 2001 إلى عام 2004، مع التحركات من عام 2003 إلى عام 2004. أما الجداول 3-5 من ملحق التقرير الحالي فتوضح التحركات في تكاليف الموظفين بحسب العدد، وعنصر تكاليف الموظفين، وعنصر الزيادة.

(ك) النفقات المرتبطة بتكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الوثيقة AC 2005/89/R.4، الذيل حاء، المذكورة 11). تستند تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لكل سنة إلى الفارق بين التكالفة التراكيمية لتخفيض الديون الملزتم بها في نهاية كل عام بعد فرض تكاليف الفوائد السنوية وخصم أثر تحركات أسعار الصرف المدرجة في بند تكاليف منفصل. ويعرض الجدول 6 من ملحق هذا التقرير تحليل تكاليف مبادرة الديون. وقد أعلمت اللجنة بأن معظم المساهمات الخاصة بمبادرة الديون قد استلمت من خلال حساب أمانة المبادرة الذي يديره البنك الدولي.

(ل) أثر تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الوثيقة AC 2005/89/R.4، الذيل زاء وحاء، المذكورة 11). أحاطت اللجنة علماً بالمقدار الذي أورنته إدارة الصندوق فيما يتعلق بالأثر المالي لمبادرة الديون: فحتى 31 ديسمبر/كانون الأول عام 2004 تمت الموافقة على أهلية 27 بلداً للحصول على التمويل في ظل المبادرة بما قيمته الإجمالية 304.8 مليون دولار أمريكي، بالإضافة إلى 156 مليون دولار أمريكي للبلدان التي شارت على بلوغ نقاط القرار والتي ينطر أن يوافق المجلس التنفيذي على تخفيض ديونها خلال عام 2005. وأخطرت اللجنة بأن صافي المخصص المترافق للمبادرة في 31 ديسمبر/كانون الأول

عام 2004 والبالغ 240 مليون دولار أمريكي يمثل أفضل تقدير لتخفيض الديون الذي وافق عليه المجلس التنفيذي حالياً. على أن الصندوق سيواصل المشاركة في مبادرة الديون كلما وحينما يقرر صندوق النقد الدولي بعد موافقة المجلس التنفيذي. وسيتابع الصندوق التماس المساعدة من البلدان المانحة وصندوق أمانة البنك الدولي للتخفيف من نصبيه من الخصوم الإجمالية في هذا الصدد.

(م) **المخصصات** (الوثيقة AC 2005/89/R.4، الذيل حاء، المذكورة (أ)). فيما يتعلق بما إذا كان البلد المدرج في وضع مخصص المساهمات يظل متمنعاً بالأهلية الازمة للحصول على قروض جديدة، أخطرت اللجنة أنه من الناحية القانونية فليس هناك من صلة بين متأخرات المساهمات وأهلية صرف القروض.

(ن) **الأصول الطارئة** (الوثيقة AC 2005/89/R.4، الذيل حاء، المذكورة 21، (ب)). طلب الصندوق إلى السلطات الإيطالية رد الضرائب المستحقة على حيازة الصندوق من السندات الحكومية الإيطالية، والتي تبلغ قيمتها حالياً 1.319 مليون دولار أمريكي. وتم تقديم طلبات استرداد الضرائب إلى السلطات الإيطالية، وهي بانتظار موافقة وزارة المالية عليها. وسيواصل الصندوق متابعة الأمر إلى حيث استرداد الضرائب بأكملها. ولهذا السبب لم يدرج المقدار في الأصول وسُجّل عوضاً عن ذلك كأصول طارئة.

إعادة تعيين المراجع الخارجي

5 - نتيجة عملية العطاءات، التي جرت عام 2002، فقد أعيد تعيين شركة برايس ووترهاوس كوبرز كمراجعة خارجي للصندوق. وفي ظل قاعدة السنوات الخمس المعتمدة عام 1998 - والتي تتطلب إجراء استعراض منذ البداية لمبادئ تعيين المراجع الخارجي - فإن عقد هذا المراجع يمتد خمس سنوات رهناً بالأداء المرضي. واستعرضت اللجنة في اجتماعها الخاص بالمراجع الخارجي، مذكرته عن التخطيط الاستراتيجي لمراجعة عام 2005 والأتعاب المتصلة بذلك، وأكّدت إعادة تعيين المراجع الخارجي.

استعراض اقتراح شركة برايس ووترهاوس كوبرز والأتعاب ذات الصلة لعام 2004

6 - استعرضت اللجنة أتعاب المراجع الخارجي، ووافقت على طلبه على النحو التالي:

اليورو	الأتعاب لقاء أعمال المراجعة المتكررة الصندوق
81 000	الأموال المتقدمة مجتمعة
5 500	البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة
5 000	الأية العالمية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
7 500	الانتلاف الدولي المعني بالأراضي
6 000	
105 000	
	الأتعاب لقاء أعمال المراجعة غير المتكررة اللامركزية/مساهمات - قروض
10 000	مجموع الأتعاب
115 000	

7 - **الأعمال المتكررة.** زادت أتعاب المراجع الخارجي المتعلقة بالأعمال المتكررة سنويًا بما يراعي التضخم حيث بلغت 100 000 يورو عام 2003؛ و 103 000 يورو عام 2004؛ و 105 000 يورو عام 2005.



8 - الأعمال غير المتكررة. بلغت قيمة الأتعاب عن الأعمال غير المتكررة 30 000 يورو عام 2003 و 15 000 يورو عام 2004. وشملت هذه الأعمال التثبيت من ترحيل البيانات، والانتقال السليم من نظام المحاسبة القديم إلى النظام الجديد، وكذلك التغييرات في العمليات التي تمت في ظل برنامج التغيير الاستراتيجي. وعند استعراض اقتراح المراجع الخارجي لعام 2003، أكدت اللجنة أنه في حال استمرار هذه الأعمال غير المتكررة حتى السنة [التالية]، ... فإن المقدار الإضافي البالغ 30 000 يورو سيغطي الأعمال المنفذة في السنة [التالية] بشأن "عمليات الانتقال المحاسبي والنظام، والإجراءات، والضوابط الجديدة المتصلة بتنفيذ برنامج التغيير الاستراتيجي، ونقل محاسبة الاستثمارات إلى مصرف إيداع رئيسي جديد، والعملية الأولية لتوحيد الأموال في ظل إدارة الصندوق". وبالنسبة لمراجعة حسابات عام 2004 أدرج المراجع الخارجي مبلغ 5 000 يورو للاختبارات الإضافية المتعلقة بتوحيد الحسابات. وفيما يتعلق بعام 2005 فإن الأعمال غير المتكررة ستغطي نظام القروض والمنح وتنفيذ نظام المرتبات الجديد.

منع ومكافحة التدليس والفساد في أنشطة الصندوق وعملياته

9 - عرضت الأمانة وثيقة السياسات (AC 2005/89/R.7) المتعلقة بهذا الموضوع على اللجنة، وتمثلت الأهداف بما يلي:

- تأكيد وإعلان عزم الصندوق على منع ومكافحة التدليس والفساد في أنشطته وعملياته؛
- بيان جهود الصندوق الجارية في هذا الصدد؛
- تحديد خطة عمل الصندوق في الأجلين القصير والمتوسط.

10 - وتصف وثيقة السياسات الخبرة الحالية بشأن تدابير الرقابة في أنشطة الصندوق وعملياته فيما يتعلق بالموظفين والأفراد الذين يمثلون الصندوق وكذلك التجربة الميدانية في سياق الاتجاهات المتبعة في المؤسسات المالية الدولية البارزة ومنظمات الأمم المتحدة.

11 - وتغطي سياسات الصندوق المعروضة للموافقة المستويات التالية التي يمكن فيها منع الفساد والتدليس:

- موظفو الصندوق والأفراد الذين يمثلونه؛
- أنشطة البرمجة، والإقرارات، والمساعدة التقنية، وحوار السياسات على المستوى القطري؛ و
- أنشطة القروض والمنح.

12 - سيطلب التزام الصندوق الكامل بهذه السياسات تعزيز إجراءات الرقابة فيه والأخذ بأدوات إضافية. وستُنفذ بعض تلك الإجراءات خلال عام 2005؛ وسيُتخذ المزيد من الإجراءات في السنوات اللاحقة استناداً إلى تقدير الخبرة المكتسبة وما يستجد من احتياجات.

13 - وفيما يتصل بتحويل مثل هذه السياسات إلى خطة عمل للصندوق وبالتنسيق والترتيب مع المؤسسات المالية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة الأخرى، أعلمـتـ اللجنةـ أنـ الوثـيقـةـ سـتـعـدـ لـتـوفـيرـ المـزيدـ منـ التـفـاصـيلـ عنـ التـدـابـيرـ الإـضـافـيـةـ المـزـمعـةـ وـأـثـرـ مـبـارـاتـ النـتـسـيقـ/ـالـتـرـتـيبـ فـيـ هـذـاـ الصـدـدـ.ـ وـمـنـ بـيـنـ أـولـ هـذـهـ التـدـابـيرـ إـصـدارـ "ـمـدـوـنـةـ قـوـاـدـ"ـ

¹ الوثيقة AC 2003/82/R.3، الفقرة 14.



السلوك". ويحافظ الصندوق على اتصالات وثيقة مع الوكالات الشقيقة في روما ومع مصرف التنمية الآسيوي ومصرف التنمية الأفريقي بشأن هذا الأمر، وسيقوم الصندوق، حسب الاقتضاء، بتطبيق ما تستخدمه هذه المنظمات من أساليب جيدة في تنفيذ التدابير المعروضة في الوثيقة.

14 - وأبلغ المستشار العام اللجنة أن الأسلوب الذي يتبعه الصندوق في هذا الصدد يتماشى مع أساليب معظم منظمات الأمم المتحدة، إن لم يكن أقرب إلى الأساليب المثلثي. وقد تم إنشاء لجنة مخصصة مؤلفة من 16 مندوباً عن المكاتب القانونية في منظمة الأمم المتحدة للعناية بالعناصر المشتركة بين الوكالات، ويرأس هذه اللجنة المستشار العام للصندوق. وثمة قضية مشتركة تواجهها كل هذه المنظمات وهي صعوبة التفاعل مع السلطات الوطنية لتصحيح ظواهر الفساد.

15 - وستزود لجنة مراجعة الحسابات في دورة يوليو/تموز عام 2005 بمعلومات عن الحالات السابقة للفساد، وذلك كجزء من التقرير السنوي للجنة الإشراف.

16 - وستعدّ وثيقة السياسات في ضوء الملاحظات الواردة من لجنة مراجعة الحسابات وستُرفع إلى المجلس التنفيذي في سبتمبر/أيلول عام 2005 التماساً لموافقته.

الإشراف والرقابة الداخلية في الصندوق

17 - طلبت اللجنة في دورتها الثمانين إلى الأمانة أن تكفل أن يوثق إطار الرقابة الداخلية توثيقاً تاماً وأن يتم تقدير مدى كفايتها بشكل كامل. ووافقت الأمانة على إطلاق عملية لتقييم إطار الرقابة الداخلية. وتحقيقاً لذلك فقد أعدت الأمانة خطة للعمل ونفذتها. واستعرضت اللجنة التقرير (AC 2005/89/R.8) عن التقدم المحرز حتى ديسمبر/كانون الأول عام 2004 ولاحظت الإنجازات التالية: تقييم المخاطر التنظيمية والضوابط الداخلية بناء على نموذج لجنة المنظمات الراعية لهيئة تريدياوي ("الضوابط الداخلية - الإطار المتكامل"); وإجراء تقييم لأثر الأعمال لتحديد أولويات النظم والإجراءات التنظيمية فيما يتعلق بخطط الاستمرارية واستعادة البيانات في حالة الكوارث.

18 - وحدد التقييم عدداً من المخاطر في ميادين الكفاءة التنظيمية والسلامة المالية، ولكنه لاحظ أن هناك جهوداً وتدابير تخفييفية مزمعة أو جارية وذلك لمواجهة المخاطر العالية ومعالجة أوجه القصور المناظرة في الرقابة.

19 - ولاحظ التقييم أن ميادين المخاطر تشمل أيضاً إدارة المخاطر وتسخير المعلومات بما يساند تنفيذ الأولويات المؤسسية. ولهذا يجري بالفعل تنفيذ تدابير التخفيف التالية:

- خطوات محددة لإدراج إدارة المخاطر ضمن عملية الإدارة القائمة؛
- مراجعة داخلية بشأن إدارة المشروعات والمبادرات المؤسسية الداخلية؛
- تنفيذ نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء، ونظام إدارة النتائج والأثر، والبرنامج التجريبي للحضور الميداني، وذلك لقياس ورصد فعالية المشروعات الميدانية وأثرها؛
- منح الاستقلالية لمكتب التقييم وتعزيز استخدام الرصد والتقييم؛ و



- التقارير السنوية عن نتائج عمليات الصندوق وأثرها.
- 20 - وبغية إدماج إدارة المخاطر تدريجياً في عمليات اتخاذ القرارات التي تقوم بها إدارة الصندوق، فإن هناك خطوة هامة قيد التنفيذ بالفعل وهي إدماج مهام إدارة المخاطر في عملية التخطيط الاستراتيجي والميزنة لعام 2006 ومساندة مكتب المراجع الداخلي لذلك بنشاط.
- 21 - وأثبتت اللجنة على الأمانة لما تقدمت به من معلومات واتخذته من تدابير، وتقدمت بالطلبات التالية:
 - توضيح تصنيف "مخاطر عالية بدرجة متوسطة". أخطرت اللجنة أنه توخياً للإجمال والتوصيد فقد جرت مناقشة البنود ذات المخاطر العالية والمتوسطة معاً. ولذلك فإن من الأفضل إعادة صياغة التصنيف ليصبح "مخاطر عالية ومتوسطة". وقد تم اتخاذ تدابير بالنسبة لبنود المخاطر العالية والمتوسطة على حد سواء. وتعتبر إدارة المخاطر عملية متواصلة تشمل تحديد المخاطر واتخاذ التدابير بشأنها. ويشكل ذلك أداة إدارة لمساعدة المنظمة على الوقاية من التعرض للمخاطر.
 - رأي المراجع الخارجي. طلبت اللجنة إلى المراجع الخارجي تزويدها برأي خطى عن الوثيقة AC 2005/8R.8.

التصنيفات

- 22 - توصي لجنة مراجعة الحسابات بأن يوافق المجلس التنفيذي على القوائم المالية للصندوق لعام 2004 لحالتها إلى الدورة التاسعة والعشرين لمجلس المحافظين.
- 23 - توصي اللجنة بأن يوافق المجلس التنفيذي على اقتراح شركة برايس ووترهاوس كوبرز وأن يعتمد رسمياً للمراجعة قدره 115 000 يورو.

الملحق

معلومات مالية إضافية

الجدول 1 - الرسوم المباشرة على عائد الاستثمار، 2000-2004					
بألاف الدولارات الأمريكية					
2004	2003	2002	2001	2000	
2 211	1 953	1 700	1 700	1 960	عائد الحافظة العالمية ذات الفائدة الثابتة
1 285	817	1 120	950	900	عائد الحافظة المتنوعة ذات الفائدة الثابتة
686	218	-	-	-	الأوراق العالمية المحمية من التضخم
1 240	1 026	3 300	6 500	7 000	الأسهم
-	-	100	300	600	الخطاء النقدي
5 422	4 014	6 220	9 450	10 460	مجموع رسوم الإدارة
201	332	1 100	1 200	1 170	الخدمات الأساسية
160	164	1 500	2 000	1 500	تكليف المعاملات ^b
301	324	650	560	430	الخدمات المساعدة ^c
662	820	3 250	3 760	3 100	مجموع رسوم الإيداع
250	-	200	150	60	المستشار المالي
119	105	100	100	135	المستشارون القانونيون والضربيون
200	200	200	130	142	موفر المعلومات المالية
60	60	100	30	125	خبراء استشاريون
-	-	100	-	-	النظم الحاسوبية
629	365	700	410	462	مجموع خدمات الاستشارات والمعلومات
6 713	5 199	10 170	13 620	14 022	مجموع الرسوم المباشرة
2 559 975	2 356 921	2 093 993	1 917 089	2 068 191	مجموع قيمة الحافظة
115 239	113 477	34 050	(32 497)	(36 441)	إجمالي عائد الاستثمار
108 662	107 962	26 186	(42 982)	(47 850)	صافي عائد الاستثمار
%0.26	%0.22	%0.49	%0.71	%0.68	نسبة الرسوم المباشرة إلى قيمة الحافظة

^a الخدمات الأساسية تتضمن الرسوم الدائمة، والأصول المحفوظة، ومدفوعات الحالات المصرفية.

^b المعاملات تشمل معاملات صرف العملات، والأدوات الاستثمارية الاشتراكية، والودائع الثابتة (البنود والمعاملات).

^c الخدمات المساعدة تشمل الامتثال والإداء.

الجدول 2 - الموظفون المدرجون في جدول المرتبات						
تحركات 2003-2004						
النسبة المئوية	العدد	2004	2003	2002	2001	
%12.50+	24+	216	192	195	168	الموظفو الفنيون
%5.51+	15+	287	272	259	253	موظفو الخدمة العامة
%8.41+	39+	503	464	454	421	المجموع

^a تشمل هذه الأرقام الموظفين الذين حملت تكاليفهم على الميزانية الإدارية، واعتماد تمويل تجهيز البرامج، والبرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة، واعتماد الموظفين المهنيين المزاملين، والأموال البرامجية، والأموال المتممة الأخرى.

الملحق

الجدول 3 – عدد الموظفين المدرجين على جداول مرتبات الصندوق والهيئات الموحدة الأخرى

التحركات		2003			2004			مصدر الميزانية في 31 ديسمبر/كانون الأول من عامي 2004 و 2003
النسبة المئوية	العدد	المجموع	الخدمة العامة	الفنيون	المجموع	الخدمة العامة	الفنيون	
%4.09+	16+	391	244	147	407	238	169	الميزانية الإدارية للصندوق
%52.38+	11+	21	12	9	32	22	10	اعتماد تمويل تجهيز البرامج في الصندوق
%85.71+	12+	14	10	4	26	21	5	مصادر الصندوق
%0.00	0	5	3	2	5	4	1	البرنامج المشترك للصندوق البلجيكي للمحافظة على الحياة
%10.00-	2-	20	0	20	18	0	18	الموظفوون المهنيون المزملون
%15.38+	2+	13	3	10	15	2	13	الأموال البرامجية
%8.41+	39+	464	272	192	503	287	216	المجموع

الجدول 4 – مرتبات الموظفين واستحقاقاتهم

التي تتحملها الميزانية الإدارية للصندوق في السنوات المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 و 31 ديسمبر/كانون الأول 2003
(بملايين الدولارات الأمريكية)

التحركات		2003			2004			التفاصيل
النسبة المئوية	العدد	المجموع	الخدمة العامة	الفنيون	المجموع	الخدمة العامة	الفنيون	
%24.59	4.5+	18.3	6.6	11.7	22.8	9.7	13.1	المرتبات وعلاوة تسوية المقر
%92.31	2.4+	2.6	0.4	2.2	5.0	0.6	4.4	منح التعليم وغيرها من العلاوات
%17.19	1.1+	6.4	2.1	4.3	7.5	2.4	5.1	المساهمات في المعاشات التقاعدية والتأمين الطبي
%33.33	0.1+	0.3	-	0.3	0.4	-	0.4	إجازات زيارة الوطن
%7.14-	0.1-	1.4	0.9	0.5	1.3	0.7	0.6	مدفوعات العودة إلى الوطن وانتهاء الخدمة
%16.67-	0.1-	0.6	-	0.6	0.5	-	0.5	النقل والتبيين
%16.28-	0.7-	4.3	2.3	2.0	3.6	2.2	1.4	الموظفوون المؤقتون المعينون بعقود قصيرة الأجل
%0.00	0.0	0.3	0.3	-	0.3	0.3	-	أجر العمل الإضافي
%33.33-	0.1-	0.3	0.2	0.1	0.2	0.1	0.1	نفقات التدريب
%20.58	7.1	34.5	12.8	21.7	41.6	16.0	25.6	المجموع

¹ يشمل المبلغ المرحلي من المخصصات غير المستخدمة للميزانية الإدارية لعام 2003 (0.4 مليون دولار أمريكي في عام 2004)، والتكاليف غير المتكررة

(0.5 مليون دولار أمريكي عام 2004)، والتقييم الخارجي (0.5 مليون دولار أمريكي).

الملحق

الجدول 5 - التحرّكات الرئيسيّة في تكاليف الموظفين في ميزانية الصندوق الإدارية في السنوات المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 و 31 ديسمبر/كانون الأول 2004	
تكاليف الموظفين 2003	
34.5	
0.3	زيادة في تكاليف الموظفين الفنيين بسبب زيادة المرتب الأساسي
0.9	زيادة في تكاليف موظفي الخدمة العامة بسبب زيادة المرتب الأساسي
1.4	زيادة في تكاليف موظفي الخدمة العامة بسبب تقلبات أسعار الصرف
0.8	زيادة في تكاليف الموظفين الفنيين بسبب زيادة علاوات المقر
0.5	زيادة بسبب التكاليف غير المتكررة المعتمدة في ميزانية 2004
0.5	زيادة في المرتب الأساسي للموظفين الفنيين بسبب الترقية
1.8	زيادة في استحقاقات الموظفين الفنيين (تحويل 12 وظيفة من وظائف الخدمة العامة إلى وظائف فنية)
0.8	زيادة المرتب التقاعدي للموظفين الفنيين (5.2% بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول، و 4.42% بين أكتوبر/تشرين الأول وديسمبر/كانون الأول والتأمين الطبي (21%)
0.1	زيادة في تكاليف التأمين الطبي بعد الخدمة
7.1	مجموع الزيادة
41.6	تكاليف الموظفين 2004

ملاحظة: الأرقام تقريبية.

الجدول 6 - تحليل تكاليف مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في السنوات المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2004 و 31 ديسمبر/كانون الأول 2003 (بالآلاف الدولارات الأمريكية)		
2003	2004	
260 061	293 227	التكلفة التراكمية لتخفيض الديون
3 875	5 610	تكاليف الفوائد
10 135	(4 020)	التغير في المخصص الكلي
14 010	1 590	الرسم المحمّل على قائمة الموازنة من المجموع الفرعي
19 156	10 016	تضليلات أسعار الصرف
293 227	304 833	التكلفة التراكمية لتخفيض الديون في نهاية العام